

## وثيقة رقم 64 :

مؤتمر صحفي لفهمني شبانة يتهم فيه أشخاصاً في السلطة الفلسطينية بتسريب عقارات لليهود وللكنيسة العالمية المناصرة للصهيونية في القدس المحتلة<sup>64</sup>

22 شباط / فبراير 2010

اتهم الضابط السابق في المخابرات الفلسطينية أشخاصاً في السلطة الفلسطينية بتسريب أملاك في القدس المحتلة لليهود وللكنيسة العالمية المناصرة للصهيونية.

وقال شبانة في مؤتمر صحفي عقده في القدس المحتلة "بعد توصلي مع الرئاسة الفلسطينية إلى تفاهمات بواسطة رجال الخير وتعهدات أن يتم متابعة ملفات الفساد بعيداً عن الإعلام والاحتفاظ بحقي في مراقبة كيفية السير بها لضمان عدم إهمالها وإلقائها في سلة المهملات، ولما وجدت وتحققت أنه لا توجد رغبة حقيقية في ملاحقة الفاسدين وخرج إلى الإعلام بعض المسئولين (غير المسئولين) بعد ساعتين من مؤتمري الذي أعلنت فيه عن التفاهمات يطعنون بوطني، ولهذا أهملت الرئاسة الفلسطينية فترة للاعتذار لي وتأكيد علني على تقديم ضمانات لمتابعة ملفات الفساد، ولما لم يلتزموا قررت عقد هذا المؤتمر وقد أبلغتهم أن المحيطين بالرئيس يتحملون تداعيات هذا المؤتمر".

وقال شبانة "إن هذا المؤتمر ليس ضد الرئيس أبو مازن شخصياً بل على العكس فاتخاذ قرارات ومواقف جريئة بمحاربة الفاسدين وإقصائهم عن حلبة المسئولية ستؤدي إلى التفاف شعبي كامل حوله ويقوي موقفه التفاوضي والانتخابي أيضاً".

وأضاف "إنني أدمع موقف الرئيس أبو مازن أن لا يخضع لأي ضغوط إسرائيلية وغيرها ليتنازل عن الثوابت الفلسطينية وإن ما نشرته بالأيام الماضية وما سأنشره في الأيام القادمة ليس له أي هدف سياسي وإنما مطلب شعبي بمحاربة الفساد والفاسدين مهما كانت مناصبهم ومواقعهم".

وأوضح "إن توقيت إعلاني جاء مصادفة ولا يوجد أي هدف سياسي من خلفه حيث إنني كنت سجيناً منذ 2009/2/18 في السجون الإسرائيلية ومنذ اللحظة الأولى التي استطعت أن أجمع بيناتي قمت بالإعلان عن جزء يسير مما لدي وستبدي لكم الأيام كثيراً من الحقائق".

وتابع "إن ما سأعلنه اليوم ليس كل ما في جعبتي وسوف أستمع بعد وما بعد هذا المؤتمر بفضح كل الممارسات الغير مقبولة والمشينة حتى يتم إحقاق الحق والعدالة" موضحاً "إن سياسة إظهار الجزرة والعصا لن تؤدي ثمارها معي حتى التهديد بالاستعانة بإسرائيل لإسكاتي لن تؤدي نفعاً لأنهم جربوا هذه المحاولات بالسابق وفشلوا وكذلك تحويل مؤسسة إعلامية مثل وكالة معاً يفترض بها الحياد وتستغل الدعم والمال الأوروبي لتكون أداة في [يد] صحفي متسلق يسيء لمهنة الصحافة ويهاجم بغير موضوعية الصوت المطالب بالإصلاح خوفاً من جفاف مصادر الدعم له لن تغير من قناعاتي بكشف هؤلاء".

وأوضح "إن قيام السلطة الفلسطينية بقطع أرزاق عشرات الموظفين لمجرد تعاطفهم مع طرحي يؤكد أن هؤلاء لا يخافون الله ولو كان هناك عدالة فاطلب ممن يزود السلطة الفلسطينية من العرب



والمسلمين بإعادة رواتب هؤلاء الموظفين لأنني أردت إيصال صوت الشعب لكم ولكي لا أضطر لفتح ملف جديد هو ملف الموظفين وهو كبير لا نهاية له“.

وتابع: على ضوء قيامي بمتابعة إحدى قضايا الفساد الأخلاقي واستغلال النفوذ ضد رئيس ديوان الرئيس محمود عباس المدعو رفيق الحسيني بقرار من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء توفيق الطيراوي، وبعد أن أنجزت عملي المطلوب بتاريخ 2008/6/2 وتصل الطيراوي من تحمل مسؤولياته وإيقافي عن العمل من قبل الرئيس أبو مازن لمدة عشرة أيام بعد أكثر من خمسة أشهر من التصوير الذي تم لرفيق الحسيني، وبعد اطلاع الرئيس على الحقيقة بواسطة أحد مندوبي الرئيس وعودتي للعمل في 2009/11/30 وترقيتي بتاريخ 2009/12/21 وتعييني مديراً لأمن جهاز المخابرات العامة في الضفة الغربية، وعلى ضوء اعتقاله من قبل الحكومة الإسرائيلية وزجني في سجونها بتاريخ 2009/2/18 بناء على طلب من رفيق الحسيني وبعض الخونة، وبعد استبدال سجنني بفرض الإقامة الجبرية علي منذ 2009/4/1 ولغاية اليوم، وبعد أن استنفدت كل الطرق الممكنة لإيصال صوتي للرئيس أبو مازن لإنصاف الحق ومراسلتي لرئيس الوزراء وللأخ أبو علاء قريع وللوزير محمد اشتية وللسيد ياسر عبد ربه ولكافة رؤساء الأجهزة الأمنية ولرئيس المحكمة الحركية السيد رفيق النتشة ولمستشار الرئيس لشؤون المحافظات اللواء الحاج إسماعيل جبر وحتى لمنزل الرئيس محمود عباس وللوزير حسين الشيخ ولعضو اللجنة التنفيذية الدكتور أسعد عبد الرحمن وللمندوب السابق للرئيس، وبعد قيام الحكومة الإسرائيلية بإصدار قرار بهدم منزلي في الطور، وبعد أن امتنعت السلطة الفلسطينية ومحافظ القدس عدنان الحسيني من تعيين محام لي أمام المحاكم الإسرائيلية التي تطالب بسجنني لمدة 34 سنة واتهامي 1- بالتجسس على دولة إسرائيل 2- تهديد رفيق الحسيني 3- تشكيل مجموعات مقدسية لملاحقة الجواسيس والعملاء وتجار الأراضي الذين يبيعون للمستوطنين 4- عملي في جهاز أمن فلسطيني، وبعد إبعادي عن بيتي الأصلي وإجباري على استئجار منزل آخر وتحمل كل النفقات الإضافية المترتبة على ذلك مما أجبرني على بيع باقي ما تبقى من منزلي؛ فقد قررت التوجه للإعلام ليكون الشعب حكماً بيني وبين السلطة الفلسطينية فتوجهت لقناة الجزيرة من خلال مديرها في الأراضي الفلسطينية السيد وليد العمري خمسة مرات وأرسلت له بعض الوثائق والكتب في مكتبه بالمالحة بواسطة بعض المقدسين، ولما لم يتجاوب معي أرسلت له إخطاراً موجهاً للسيد أحمد منصور بتاريخ 2009/12/20 دون جواب فقامت بإنشاء موقع إلكتروني أسميته حكاياتي [www.hekayat.com](http://www.hekayat.com) بدأت أشرح فيه قضيتي وأسرد فيه بعض قضايا الفساد المالي والأخلاقي والإداري مما دفع بالسلطة إلى إغلاق الموقع وسجن مستضيفي الموقع مما دفعني إلى عقد لقاء صحفي مع الصحفي المقدسي السيد خالد أبو طعمه وهو ابن صديقي جميل أبو طعمه رحمه الله.

وبعد نشر جزء من قصتي في الجيوسالم بوست الصادرة باللغة الإنجليزية حضر إلي عدد كبير من وسائل الإعلام والفضائيات ولم تحضر أي جهة عربية، وعندما حضرت القناة العاشرة المستقلة اشترطت عليها أن تحضر قناة عربية ليكونا معاً في إجراء اللقاء الصحفي وفعلاً حضروا قناة الحرة ومراسلها السيد مجدي حلبي ولكن العاشرة كانت أكثر نشاطاً وتغطية للموضوع. استغلت السلطة في دفاعها البائس عن الفاسدين من رموزها نشر القناة العاشرة للموضوع فبدأوا في تخويني واتهامي بالعمالة وتسريب الأراضي لليهود وغيرها من الاتهامات الباطلة ونسوا أن الرئيس أبو عمار أجرى أكثر من عشرين لقاء صحفي مع القناة العاشرة المستقلة وكذلك معظم كتائب شهداء الأقصى المطلوبين

أجروا لقاءات معها وكذلك المطلوبين في غزة أيام الانتفاضة الأولى، وسأورد صور على هذه اللقاءات قريباً في موقعي الذي أعدت افتتاحه، ومن هنا فإنني أطلب من لجنة التحقيق المشكلة إن عملت حقاً وأتيحت لها صلاحيات حقيقية أن تركز على ما يلي:

- 1- يدعي رفيق الحسيني أن الفلم مفبرك فإن ثبت أنه صحيح فهو كاذب وأنا الصادق.
- 2- يدعي توفيق الطيراوي إنني لم أتلّق التعليمات منه فإن أثبت عكس كلامه فهو الكاذب وأنا الصادق.
- 3- يدعي الطبيب عبد الرحيم أنني ضابط صغير مفصول منذ عامين فإن أثبت عكس كلامه فهو الكاذب وأنا الصادق.
- 4- يدعي عزام الأحمد أن أخاه علام ليس مختلساً للمال العام فإن أثبت عكس كلامه فهو وشقيقه علام الكاذبان وأنا الصادق.
- 5- يدعي النائب العام أن لي ملف تسريب أراضي فإن ثبت أنه كاذب فأكون أنا الصادق.

هذا وإن ثبت كذب كل هؤلاء الذين أسأوا بكذبهم للرئاسة الفلسطينية وكذبوا على الشعب وشوهوا الحقائق ألا استحق اعتذاراً... ولهذا سأنشر ثلاث قضايا تورط فيها رجال من السلطة الفلسطينية ولا أقول السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي نماذج لكثير من القضايا التي كنت أعالجها خلال سنوات عملي كجندي مجهول لصالح القدس وقضيتنا الفلسطينية وهي ثلاث قضايا وهناك مثلها غيض من فيض.

أولاً: قيام أحد مستشاري الرئيس عباس بمحاولة منعي من حماية العقار المملوك لمنظمة التحرير الفلسطينية والواقع بالقرب من المسجد الأقصى المبارك في منطقة المصراة وهو ما يعرف باسم عقار العارف وقام بتعطيل خطواتي في حماية هذا العقار من التسريب وهو اليوم بحيازة الكنيسة العالمية التي تديرها دوائر صهيونية، وأرفق صورة للعقار في موقعي حكاياتي وهناك تفاصيل كثيرة بهذا الموضوع.

ثانياً: قيام مسؤولين بملف القدس بتكليف أحد محامي السلطة الفلسطينية ويدفعون له أموال باهظة من أموال الدعم العربي والإسلامي بالدفاع عن عقار يقع في القدس قريباً من المسجد الأقصى بالشيخ جراح الذي قام بمحاولة تسليم هذا العقار لإسرائيل تحت ذريعة أن العقار يمتلكه فلسطينيون يقيمون بالخارج وهذه قمة الخيانة لهؤلاء [لهؤلاء] القابعين في الشتات والذين يحلمون بعودتهم لأرض الوطن ليجدوا أننا قد سربنا أملاكهم، وقد تمكنت بحمد الله من إيقاف ذلك وبعد اعتراض على هذه الفضيحة والخيانة استعد هؤلاء أن يوقفوا عمل هذا المحامي ولكنهم استمروا في إيكال مزيد من القضايا الحساسة له لغاية اليوم ولم يرتدعوا من اعتراض على هذه الخيانة مما يدفعني إلى اتهامهم بالتورط مع هذا المحامي ووجوب محاسبتهم واتهامهم بالخيانة العظمى.

ثالثاً: قيام ضابط أمن فلسطيني يدعى (م-د) بالشروع في بيع عقار يقع بمحاذاة المسجد الأقصى بباب حطة لمستوطنين حيث قام أصحاب البيت الموجودون بالأردن بتكليف هذا الضابط ببيع عقارهم المذكور ولكنه ذهب يبحث عن مشتري يهودي لزيادة عمولته حتى وصل إلى من يدفع له



عمولة على البيع من المستوطنين بمبلغ مائة ألف دينار أردني وقد تم ضبطه والتحقيق معه واعترف بخيانه ومحاولته تسريب العقار وبدل أن يقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى تم التقرير بالاكْتفاء بحجزه يومين مدة التحقيق وليس سجنه بل ترقيته من وظيفة مرافق لأحد الألوية في الأمن إلى العمل في الأمن بمنطقة القدس ولدى اعتراضه فهمت أن له شقيقين في حرس الرئاسة فقررت تقديم استقالتي على هذه الخيانة بتاريخ 2009/1/22، وحينما خاف رئيس المخبرات م-م من موقفه وإصراري على المحاسبة عرض علي كحل وسط أن يحوله للنيابة العسكرية ولم أوافق على ذلك لأنه مقر ومعتزف خطياً وبالصوت والصورة ولكنني منعت من متابعة الموضوع حيث تم سجنه بعد أيام من قبل إسرائيل بتاريخ 2010/2/18 [2009]، وبعد خروجي من السجن علمت أنه لم يعاقب على الإطلاق وهو اليوم على رأس عمله في قوات الأمن الوطني الفلسطيني.

## وثيقة رقم 65:

الإعلان عن إنشاء "الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة"، الذي تلاه الناطق الإعلامي للهيئة بلال الحسن في المؤتمر الصحفي في بيروت<sup>65</sup>

24 شباط / فريير 2010

زملائي وإخواني

أطلب منكم الإذن بأن أرحب بكم في بلدكم لبنان، البلد الذي استقبلنا ورعانا، وتحمل معنا مظالم العدوان "الإسرائيلي" والاحتلال "الإسرائيلي". ثم شرفنا جميعاً بمقاومته التي تصدّت بنجاعة وقوة وتجديد، للعدوان والاحتلال.

لقد جئنا إليكم اليوم، لنقول من على منبركم، أن الوضع الشعبي الفلسطيني يعيش حالة غليان، بسبب تعنت السياسة "الإسرائيلية" والأميركية من خلفه. وبسبب سقوط المراهقات الخاطئة على منهج أوصلو، وعلى منهج التسوية، وعلى الاستسلام لمطالب المعتدين والمحتلين، والذين تهادوا إلى حد بناء أجهزة أمنية تحول ما يسمى بأراضي الحكم الذاتي إلى دولة بوليسية، تتولى ضرب المقاومة المسلحة للاحتلال، فكرة وتنظيماً.

إن حالة الغليان الشعبي الفلسطيني، مرت في مرحلة سكون وكمون، ولكنها الآن بدأت تنتقل إلى حالة جديدة. إلى حالة فعل، إلى حالة نهوض. وأدركت أنه لا بد أن تعبر عن نفسها لتحافظ على حقوقها ومطالبها، ولتصد كل محاولات التراجع، والتفريط بتلك الحقوق والمطالب. ولتبني في مواجهة ذلك سياسة ثقافية جديدة، تتمسك بالثوابت، ثوابت الأرض، والوطن وحق العودة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والميثاق الوطني.

ونحن هنا، معكم، من أجل الإعلان عن إنشاء "الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة"، كتعبير عن التعبيرات العديدة المطلوبة، من أجل بلورة حالة النهوض ووضعها في سياق حراك شعبي جماهيري مستقل.